الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- منهجية الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة
- إجراءات الدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

مقدمة :

يعد التعليم من أهم أولويات متخذى القرار وواضعى السياسات بمختلف أنحاء العالم ؛ حيث يعتبر الركيزة الأساسية فى تحسين الأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية للأفراد ، ودرع الحماية من البطالة والفقر ؛ باعتباره الوسيلة الأساسية فى توفير الحد اللازم من المعارف التى يعتمد عليها الأفراد ؛ لتحسين أوضاعهم(١).

من هنا يعد التعليم قطاعاً سيادياً كقطاعات الأمن والدفاع والخارجية . لذا فمن الأهمية أن يكون هناك تعليماً وطنياً متطوراً من أجل مجتمع متطور متقدم ،ولا سبيل لذلك إلا من خلال سياسات واضحة متوافقة مع الأبعاد المجتمعية للمجتمع ،ومشاركة حقيقية من مختلف الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، وجماعات التربويين ، والمثقفين ، والمؤسسات الإعلامية والدينية ،ورجال الأعمال ، وغيرهم من هيئات المجتمع المدنى . وأن يتم هذا الوفاق على أساس مبادئ ديمقراطية تلتزم بحق التعليم للصغار والكبار، وبمبدأ تكافؤ الفرص ،والتخلى عن إجراءات التخفيض ، أو الإستبعاد ، أو الإقصاء من مواصلة التعليم ، مع التميز والجودة فى مضامينه للجميع(٢).

ويمثل التعليم الجامعى إحدى المراحل التعليمية المتميزة فى أى مجتمع ؛ لذا يعد الاهتمام به أحد المظاهر المهمة للنهضة الحضارية باعتباره الرصيد الاستراتيجى لأية دولة . كما يحتل أحد مواقع الصدارة فى السياسات الإنمائية ، إعمالاً لمبدأ الحق والعدل فى السياسة التعليمية . فالتعليم الجامعى ليس ترفاً أو مجرد خدمة ، إنما هو استثمار بشرى فى إعداد القوى العاملة المنتجة ، وعمود التنمية البشرية فى إطار التنمية الشاملة المتواصلة ، وذلك من خلال تخريج أفراد ذوى مهارات وخبرات يحتاجها سوق العمل ، لتحقيق متطلبات التنمية ، فهى مؤسسات علمية توفر الجو المناسب ، والإمكانيات اللازمة للتعليم والبحث العلمى . كما أن لها المسئولية الرئيسة فى

---

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: جودة منظومة إحصاءات التعليم الفنى فى مصر ، الإدارة العامة للجودة والتطوير ، جمهورية مصر العربية ، ١٤٣٢هـ / أكتوبر ٢٠١١ ، ص ٧.

(٢) حامد عمار : عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجاز والمستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،١٤٣١هـ/٢٠١٠م ، ص ٤٩

مد مشاريع التنمية بالأبحاث ؛ لأنها المكان الذى يحوى أكبرعدد من المتخصصين فى المجالات المختلفة [١].

ويعد التعليم الجامعى أيضاً مقوماً من المقومات الرئيسة للدولة العصرية فى مواجهة التحديات المستقبلية ، والمتغيرات المجتمعية[٢].

وحتى يستطيع التعليم الجامعى القيام بمسئولياته فى مواجهة تحديات المستقبل ، عليه أن يعيد صياغة سياساته ، ونظمه ، وآلياته فى ضوء متطلباتها ، ومراعاتها للمتغيرات المجتمعية الداخلية ، والخارجية ، الواضحة منها ، والضمنية[٣].

فالسياسة التعليمية – ومنها سياسات التعليم الجامعى – ليست جزرا منفصلة عن مجريات الحياة العامة فى المجتمع ، إنما هى جزء من كل فى منظومة مجتمعية ، وحضارية شاملة ، وذلك من منطلق أن المجتمع يعد منظومة تتضمن عدداً من المنظومات الفرعية السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية. فإذا ابتعدت هذه السياسة عن طموحات ومشكلات المجتمع ، فسوف يتعرض هذا المجتمع لأخطار شديدة فى المستقبل.[٤]

وشأن تلك السياسة التعليمية شأن أى فعل مجتمعى موجه ، تتأثر بما يحدث فى ذلك المجتمع الحاضن لها من تغيرات ، وتحديات . فهى لا تتم إلا فى وسط مجتمعى يمدها بفلسفته ، وأفكاره، ومقوماته ، وأهدافه بصفة عامة.وبالتالى لا يمكن تصور مجتمع لديه مؤسسات تعليمية رسمية دون سياسة تعليمية متأثرة بأهداف ، وتغيرات هذا المجتمع . وحسب فهم المجتمع وقدرته على صنع السياسة التعليمية،وتنفيذها تكون قوتها[٥].

وبالتالى تشتق السياسة التعليمية فى أى مجتمع من فلسفته العامة ، وأهدافه ، ومبادئه ، وقيمه.وتكون هناك علاقة بين السياسات التعليمية والمجتمع المتواجد فيه بأبعاده المجتمعية

---

(١) محمد صبرى الحوت ، وناهد عدلى شاذلى : التعليم والتنمية ، مكتبة الأنجلوالمصرية ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م ، ص ٤٦.

(٢) سعيد محمود السعيد عثمان : تطويرالتعليم الجامعى فى مصر فى ضوء التحديات المعاصرة ، مجلة التربية ، العدد ١١٨، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ربيع الأول١٤٢٤هـ / يونيه٢٠٠٣م ، ص ١١٢.

(٣) شبل بدران ، وكمال نجيب : التعليم الجامعى وتحديات المستقبل ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦،ص ١١.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢.

(٥) Vanessa Peacock for Community Child Care ; Effective Policy Development , Children's Service Central in Co- Operative, NSW, Australian , 2009, P. 1.

المختلفة ، والتى تأخذ شكل العلاقة الجدلية ؛ بمعنى أن مايصيب التعليم الجامعى من تدهور قيمى ، وعلمى ، وبحثى تكون نتاج طبيعى لما يفرزه المجتمع من سلبيات وبالعكس[١].

وتأخذ شكل العلاقة النفعية ؛ بمعنى قيام التعليم الجامعى بتحديث المجتمع ، وصيانته ، ثم يقوم المجتمع بتقديم العون مادياً وبشرياً للجامعات ؛ كى يستطيع القيام بهذا الدور[٢].

وبالتالى ترى الدراسة أن السياسة التعليمية مشروع مجتمعى قد يكون كاملاً لدى بعض الدول ، وناقصاً لدى دول أخرى . وعندما تكون مشروعاً مجتمعياً ، فهذا يعنى أنها لا ترتبط بالأفراد بقدر ارتباطها بالمجتمع ، فهى سياسة قومية ، والناجحة منها تبقى بعد رحيل من يشارك فى اتخاذها .

إضافة إلى كونها قيادة لحاضر التعليم ، وتشكيلاً لمستقبله ، وضابطاً لايقاعه ، ومتحكماً فى كل صغيرة وكبيرة تتعلق به ، وقائداً لعمليات الإصلاح والتجديد فى كل جوانبه[٣].

وتعد السياسة التعليمية عنصراً من عناصر السياسة الاجتماعية للدولة ، وتعبيراً عن الاختيارات السياسية لبلد ما المستمدة من تقاليده ، وتصوره للمستقبل . وتتطلب الجودة فى التعليم سياسة تعليمية محكمة ، ومحددة ، وواضحة ، تنظم العمل ،وتحدد السبل التى يجب اتباعها ؛ لتحقيق الأهداف المنشودة [٤] .

---

(١) أميمة عبود : سياسة التعليم العالى : قراءة فى خطابات بعض القوى السياسية (القيادة السياسية –المعارضة السياسية) ، أعمال المؤتمرالسنوى الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان"التعليم العالى فى مصر:خريطة الواقع واستشراف المستقبل"، المجلد الأول ، مركزالبحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ، فى الفترة من ١٤-١٧ ، ١٤٢٦هـ / فبراير ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٤١.

(٢) نادية كمال يوسف : اتجاهات حديثة فى صنع السياسة التعليمية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، القاهرة ، المجلد السابع ، العدد (٢٠) ، ١٤٢٢هـ / يناير ٢٠٠١م ، ص١٨١.

(٣) سيف الإسلام على مطر، وهانئ عبد الستار فرج : خطايا السياسة التعليمية فى مصر:رؤية تحليلية ناقدة ،المؤتمرالعلمى الرابع لقسم أصول التربية ،كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، بعنوان " أنظمة التعليم فى الدول العربية..التجاوزات والأمل " ، قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، من ٥ – ٦ ، ١٤٣٠ هـ / مايو٢٠٠٩م ، ص ٢١.

(٤) شبل بدران ، وجمال الدهشان : التجديد فى التعليم الجامعى ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ،١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م ، ص ٣٦.

لذا تصاغ مبادئ وتوجهات هذه السياسة التعليمية فى إطار حركة تفاعلية بين التعليم والمجتمع ، والثقافة العالمية ، والمحلية[١].

وبالتالى أصبح من الأهمية استمرار تقويم السياسات التعليمية ، سواء فى الدول النامية ، أو المتقدمة ، لما يطرأ على عالمنا المعاصر من تغيرات مجتمعية سريعة، ومتلاحقة متمثلة فى العديد من الثورات السياسة ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية، والعلمية ، والتكنولوجية[٢].

مع استمرار التوقعات التى تشير إلى أن المجتمعات الإنسانية مقبلة على عصر جديد ، ملئ بالتحديات ، والتغيرات[٣].

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

يواجه التعليم الجامعى فى الوقت الراهن عديد من التحديات ، والمتغيرات التى توجب أهمية مراجعة ، وتقويم سياساته ، وعلاقته بالمجتمع الذى يوجد فيه .ومن هذه المتغيرات والتحديات :

١- زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم نتيجة الإنفجار السكانى ، وما يفرضه من ضرورة البحث عن صيغ جديدة للتعليم ، وإشباع هذا الطلب الاجتماعى المتزايد عليه من خلال توصيل التعليم إلى القطاعات التى لا تزال محرومة منه.

٢- ضعف الإنفاق على التعليم .

٣- إرتفاع مستوى التعليم الذى تتطلبه الأعمال الراهنة ، والمستقبلية ؛ مما يتطلب إنساناً أكثر تأهيلاً ، ومجتمعاً أفضل تحديثاً.

٤- إستمرار الإنفجار المعرفى ، والثورة فى استخدام الكمبيوتر وغيرها من تكنولوجيا المعلومات ، التى تؤثر تأثيرا مباشرا على سياسات التعليم ،واستراتيجياته ؛ مما يتطلب الإفادة من هذه التكنولوجيا الحديثة.

---

(١) حامد عمار: عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجاز والمستقبل ، الدارالمصرية اللبنانية ،القاهرة ،١٤٣١هـ/٢٠١٠م ، ص٦٢

(٢) عبد الفتاح أحمد جلال : تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ١٤١٤هـ/ يوليو١٩٩٣م ، ص ٢٣.

(3) Schlemper, B ؛ Higher Education in the society of 21st century changes and Definitions in Institutional Policy , Held in Thailand ,1- 4 December, 1997, UNESCO-NGOS . collective consultation of Higher Education, ,2nd ed , 1998,P.81.

٥- عدم تحقيق العدالة ، والمساواة ، وتكافؤ الفرص التعليمية فى سياسة قبول الطلاب فى التعليم العالى والجامعى .

٦- ضعف البحث العلمى ، وعدم قيام الجامعة بدورها فى خدمة المجتمع بشكل فعَّال .

٧- الإندفاع نحو الخصخصة لكل من المجالات الإنتاجية ، والاجتماعية ، باعتبارها العصا السحرية لجميع المتاعب ، بغض النظر عن السياق التاريخى ، أو الاجتماعى ، أو الثقافى للبلد ، وما ينتج عن ذلك من ضعف وهشاشة "الدولة الأمة " .

٨- الاتجاه المتزايد نحو العولمة ، وتزايد النفوذ الدولى فى العديد من المجالات [١].

وقد انعكست هذه المتغيرات على النظام التعليمى الجامعى ، باعتباره نظاماً اجتماعياً فرعياً داخل إطار النظام المجتمعى الشامل ، مما يتطلب مراجعة سياساته التعليمية ؛ لمعرفة مدى كفاءة بنيته ، ومدى تعبيره عن حقائق العصر، وأهداف المجتمع ، حتى يستطيع إستيعاب هذه المتغيرات الحادثة ، والإسهام فى صنع المستقبل ، وإنجاز النقلة الحضارية التى يريدها المجتمع[٢].

مع استمرار محاولات وضع سياسات تعليمية تحدد مسار النظم التعليمية الجامعية ، وهى محاولات اهتمت بالشكل على حساب المضمون ، وركزت على قضايا جزئية غير مراعية للإطار الكلى الذى يحكم مسار النظام التعليمى ، وعدم التحول من مرحلة الإعلان إلى مرحلة التطبيق ، وعدم الأخذ بالمنهجية العلمية الملائمة لمعالجة القضايا التعليمية المثارة[٣].

من هنا تسعى الدراسة الحالية إلى تناول الإطار الفكرى للسياسة التعليمية ، ثم تحليل الأبعاد المجتمعية ، مع بيان آثارها على سياسات التعليم الجامعى ، ومدى ملاءمة تلك السياسات للأبعاد المجتمعية المختلفة. كذلك تقويم سياسات التعليم الجامعى بعد تحليلها فى الوضع الراهن ، والوقوف على مدى اتساق أهدافها مع أهداف ومتطلبات المجتمع ؛ حتى يتسنى الإصلاح ، ثم التطوير فى ضوء ما يظهر من نتائجها فى واقع المجتمع نفسه .

---

(١) ماهر أحمد حسن محمد :"كفاءة التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات العصرية"،مجلة دراسات فى التعليم الجامعى،مركز تطوير التعليم الجامعى،جامعة عين شمس،العدد العاشر، ١٤٢٧هـ / يناير ٢٠٠٦م ، ص ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) نادية كمال يوسف:اتجاهات حديثة فى صنع السياسة التعليمية ، مرجع سابق ، ص ١٧٩.

(٣) رجاوى سينغ : تغيير التربية من أجل عالم متغير"،مجلة مستقبليات، اليونسكو،المجلد الثانى والعشرين،العدد(٨١) ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م ، ص ٩.

وبناءً عليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى التساؤلات البحثية التالية :

١- ما طبيعة الأبعاد المجتمعية التى شهدتها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ؟

٢- ما مدى استجابة سياسات التعليم الجامعى لتلك الأبعاد ؟

٣- ما التصور المقترح لتطوير سياسات التعليم الجامعى ؟

أهداف الدراسة :

من خلال رصد وتحليل ما شهده المجتمع المصرى من تحولات عقب ثورة يناير ٢٠١١م . ومن خلال تحليل وتقويم سياسات التعليم الجامعى خلال تلك الفترة ، سوف " تتكشف " معالم الحالة الراهنة بإيجابياتها ، وسلبياتها ، والتشخيص الدقيق لكل منها . ومن ثم وضع " تصور مقترح " يُعزّز ، ويدعم من الإيجابيات ، ويداوى السلبيات ؛ تصويباً للمسار.ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية :

١- بيان الإطار الفكرى للسياسات التعليمية بصفة عامة ، وسياسات التعليم الجامعى بصفة خاصة ؛ للوقوف على طبيعة هذه السياسات.

٢- تحليل الأبعاد المجتمعية فى الوضع الراهن ، بما يتضمنه من متغيرات محركة لمختلف النظم المكونة للبنية الكلية للمجتمع ،والمتمثلة فى النظم السياسية ،والاقتصادية ،والاجتماعية ،والثقافية . وبيان آثارها على سياسات التعليم الجامعى ،وعلاقتها بهذه السياسات.

٣- تحليل سياسات التعليم الجامعى ، وبيان مدى استجابة هذه السياسات للأبعاد المجتمعية المختلفة.

٤- تقويم سياسات التعليم الجامعى فى ضوء مجموعة المعايير المحددة لها ؛ للوقوف على نواحى القوة والضعف فيها .

٥- تقديم تصور مقترح لتطوير ، وتحسين سياسات التعليم الجامعى .

أهمية الدراسة :

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذى تتناوله ، وهو " سياسات التعليم الجامعى وعلاقتها بالأبعاد المجتمعية" . فإذا كانت قضية التعليم بصفة عامة من القضايا الملحة فى مصر

إلا أن قضية التعليم الجامعى تحتل مكانة الصدارة . ذلك لأن التعليم الجامعى هو أحد الدعائم الرئيسة فى تحقيق التنمية الشاملة . من هنا تتضح أهمية الدراسة من خلال الآتى :

١- الاتجاه نحو إصلاح وتطوير سياسات التعليم الجامعى ، باعتبارها تمثل المرجعية التى تحدد ، وتوجه مسارات ، واتجاهات القرارات، والمسئوليات . وتحديد الأطر التى يسير عليها التعليم الجامعى .

٢- إرتباط الجامعة من خلال تقويم سياساتها بحاجات ومشكلات وآمال المجتمع ، وتطويره ، والنهوض به إلى مستوى تكنولوجى ، واقتصادى ،واجتماعى ،وثقافى أفضل. إضافة إلى تجسيد ، وتحقيق طموحات المجتمع وغاياته التى يريدها من خلال النظام التعليمى الجامعى وسياساته الرشيدة ،ومن ثم التحول من جامعة تقليدية إلى مؤسسة تعليمية حديثة ، فتصبح الجامعة :

أ- جامعة لعناصر التميز فى إعداد النخبة العلمية .

ب- جامعة قادرة على ملاحقة التطورات العلمية والتكنولوجية ، والمنافسة العالمية .

ت- جامعة للثقافة الوطنية بخصوصيتها مع الثقافات الأخرى.

٣- توجيه سياسات التعليم الجامعى إلى إعادة النظر فى أهدافه ، وقراراته ،وتوجهاته ؛ لتكون أكثر ملاءمة للواقع الذى تعيشه ، وأكثر اتساقا مع فلسفة ، وأفكار، ومبادئ ، وأهداف المجتمع . وبالتالى تتوافق مع الأبعاد المجتمعية المختلفة ، بما تتضمنه من تغيرات وتحديات.

منهجية الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ؛ للإجابة على تساؤلات الدراسة ، وتحقيق أهدافها [1]. ودراسة الأبعاد السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية كما هى فى الواقع ، كذلك السياسات التعليمية الجامعية . ثم تقوم بوصف هذه الأبعاد والسياسات التعليمية وصفاً دقيقاً ، من خلال التعبير النوعى الذى يقوم على وصف الظاهرة ، وتوضيح خصائصها ، وجمع الحقائق ، والمعلومات ، والبيانات عنها ،وتقرير حالتها كما توجد عليه فى الواقع . إضافة إلى تقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية فى ضوء مجموعة من

(1) Millan, J & Schumacher, S; Research in Education, Longman Publishers, USA, 2001, P.52.

المعايير . فيتم استخدام البحوث الوصفية المعيارية أو التقويمية ، والتى لا تقف عند حد وصف الظاهرة ، بل تقوم بتقويمها فى ضوء مجموعة من المعايير [١] .

وتستخدم الدراسة أيضاً المنهج التاريخى ؛ لتفسير التغيرات المجتمعية فى سياقها التاريخى عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى وقتنا الحاضر .

مصطلحات الدراسة :

١- **السياسة التعليمية :**

تعددت تعريفات السياسة التعليمية ، واختلفت من فترة زمنية لفترة أخرى ، ومن مجتمع لآخر ، كذلك من مدرسة لأخرى ؛نتيجة لاختلاف القوى والعوامل التى تقف ورائه ،ومدى تأثير هذه القوى فى تبنى المفهوم المحقق لأغراضها وأهدافها ومصالحها.

وفى هذا الفصل سيتم تقديم التعريف الإجرائى التالى للسياسة التعليمية ؛ حيث تعرف بأنها مجموعة من الأهداف المرتبطة ، والمتوائمة مع أهداف ومتطلبات المجتمع ، والتى فى ضوئها توضع القوانين ، وتبنى الاستراتيجيات ، وتتخذ القرارات ؛ للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوه.

وهذا التعريف يتوافق مع الدراسة الحالية ؛ لأنه يتضمن أهمية ارتباط أهداف السياسة التعليمية لأهداف ومتطلبات المجتمع ، والعمل على تحقيقها من خلال وضع القوانين والاستراتيجيات ،واتخاذ القرارات .

٢- **تعريف الأبعاد المجتمعية :**

تعرف الأبعاد المجتمعية بأنها : جملة المتغيرات المحركة لمختلف الجوانب ، والنظم المكونة للبنية الكلية للمجتمع ، سواء كانت هذه النظم والجوانب سياسية ، أم اقتصادية ، أم اجتماعية ، أم ثقافية[٢].

ويعرفها أسامة حسين إبراهيم باهى (٢٠٠١) بأنها : كل ما يطرأ على واقع المجتمع من أحداث مفاجئة أو مستحدثة . فهى أبعاد لها انعكاساتها على المجتمع [٣].

---

(١) حمدى عطية : منهجية البحث العلمى وتطبيقاتها فى الدراسات التربوية والنفسية ، دار النشرللجامعات ، القاهرة ،٢٠٠٢م ، ص ٣٥.

(٢) محمد درويش درويش : قاموس سعيد إسماعيل على فى التربية ، تقديم محمد صبرى الحوت ، مكتبة دارالشرق ،القاهرة ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م ، ص ٧٨

(٣) أسامة حسين إبراهيم باهى : المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعايم الجامعى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين بحث مرجعى ، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر،العدد(١٠٣) ، أكتوبر ٢٠٠١، رجب١٤٢٢ ، ص٣

الدراسات السابقة :

تصنف الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ، وأخرى أجنبية .

أولا : الدراسات العربية :

١- دراسة أبي بكر عبيد زيدان (١٤١٢هـ/ ١٩٩١) :" اتجاهات السياسة التعليمية في ضوء المتغيرات المجتمعية في الفترة(١٩٧٠ – ١٩٩٠)" (١)

مشكلة الدراسة :

تتمثل فى عدم ارتباط المتغيرات المجتمعية المختلفة بواقع السياسة التعليمية ، خاصة بعد حدوث العديد من التغيرات فى تلك الفترة ،ومنها سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وممارسة الديمقراطية ، والنمو السكانى المتزايد....وما نتج عنه من سياسات تعليمية محددة بعضها استجاب لتلك المتغيرات ،والبعض الآخر لم يستجب.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم المتغيرات المجتمعية التى حدثت خلال الفترة من (١٩٧٠ – ١٩٩٠) ، ومدى استجابة السياسة التعليمية لتلك المتغيرات المجتمعية.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى .

نتائج الدراسة:

توصلت الى عدة نتائج من أهمها:

١- إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى كان له انعكاس على التعليم،واستمر ذلك خلال الفترة التالية للسبعينيات.

٢- حدث تغير فى التوجة الرسمى للقيادة السياسية بدءا من عام١٩٧٤؛ مما أدى إلى حدوث تغيرا فى التشريعات التعليمية التى استجاب لها القائمون على التعليم ، وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والقرارات التى تتلاءم ومتطلبات تلك التغيرات.

٣- تأثر التعليم وسياسته واتجاهاته بالأزمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد خلال الثمانينيات ، والتى كان من آثارها تعدد القرارات ،وتدنى الخدمات التعليمية .

٤- استجابة السياسة التعليمية في تلك الفترة للتغيرات السياسية الحادثة في المجتمع من حيث الممارسة الديمقراطية ، لكن ذلك لم يكن كافيا لتخريج مواطن يمارس هذه

---

(١) أبو بكر عبيد زيدان عبيد : اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٠ ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

الديمقراطية . كما استجابت السياسة التعليمية لمتغيرات النمو السكاني ، ومتغير الانفتاح الاقتصادي ، وزيادة عدد الخريجين عن سوق العمل ، وكذلك انخفاض مستوى العمالة المطلوب لمشروعات الانفتاح .

٢- دراسة آمال كامل اندراوس(١٤٢١هـ/٢٠٠٠) "السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق"(١)

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين النظرية والتطبيق فى مجال التعليم .أى أن هناك فجوة بين ما يعلن من سياسات ، وما يمارس بالفعل فى الوقت الذى تحتاج فيه هذه السياسات إلى تحليل ونقد .

هدف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات التعليمية في مصر في ضوء السياق السياسى والاجتماعي المصرى خلال فترة الدراسة لتحديد أبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق في الفترات المختلفة ، والتي تمثلت في غلبة الطابع الكمي علي التعليم ، واقتصار صنع السياسة التعليمية في الستينات علي مجرد صدور بعض القوانين التنفيذية ، وضعف مسايرتها لخطوات عملية صنع السياسة التعليمية مثلما يحدث في الدول المتقدمة ؛ نتيجة لانفراد الوزراء بصنع القرار، وغياب تعدد العناصر المشاركة .ومن ثم لم تحقق السياسة التعليمية أهدافها في تلك الفترة مثل تعميم التعليم الابتدائي، ولم تف مخرجات التعليم الفني بالأعداد المطلوبة ، وعدم تحقيق تكافؤ الفرص ، والاهتمام بالجوانب الكمية في التعليم . وتحددت مشكلة الدراسة في مدى نجاح السياسات التعليمية في مصر في تحقيق أهدافها التعليمية .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي ، والمنهج المقارن . وانتهت بتحديد أبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق في السياسات التعليمية في مصر، منذ صدور أول دستور مصرى عام ١٩٢٣.

---

(١) آمال كامل أندراوس : السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

أهمية الدراسة:

اهتمت بتطوير السياسات التعليمية فى ضوء السياق السياسى والاجتماعى فى مصر؛ وصولا لتحديد أبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق ، ووضع مقترحات لسد هذه الفجوات ، بما يفيد فى وضعها وتطبيقها.

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- ركزت السياسة التعليمية فى مصرعلى تطبيق الأهداف الخاصة بالجوانب الكمية ، وإهمال الأهداف الكيفية للتعليم ، مع استمرار المشكلات التى يعانى منها النظام التعليمي.

٢- ضعف قدرة السياسة التعليمية على استيعاب الأطفال فى سن الإلزام ، والذى كان من المفترض أن يتم حسب الخطط التى وضعت لذلك ؛ مما أدى إلى التوجة نحو تشجيع القطاع الخاص فى التعليم ؛ نظرا لعجز القطاع الحكومى عن تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم.

٣- تقلص دور الدولة ومسؤوليتها اتجاه التعليم فى فترة الثمانينيات ، واعتمادها على القطاع الخاص ، وتشجيع الاستثمارات فى مجال التعليم ، وتبرير ذلك بأن هذا التحول يتم فى إطار التطورات العالمية ، وتلقى المعونات الأجنبية .

٤- ارتفاع نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص فى نهاية الثمانينيات من جملة الطلاب المقيدين بالتعليم ، واستمرار تشجيع الدولة للتعليم الخاص .

٥- وجود مقترحات لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق ؛ مما يفيد في تقويم السياسة التعليمية في المستقبل منها التأكيد علي وضع السياسة التعليمية في مقدمة سياسات المجتمع ، وصنع السياسة التعليمية باستخدام الأساليب ، والمناهج ، والآليات المتعارف عليها في مجال صنع السياسيات العامة ومنها التعليمية ، وإشراك المحليات في رسم السياسة التعليمية ، ووضع برامج بديلة للتطوير، وتشكيل لجان تختص بمتابعة التطبيق للسياسة التعليمية.

٣- دراسة قدري أحمد العربي (٢٠٠٠) : " إعادة تشكيل السياسات التعليمية في مصر : منظور تنظيمي تشخيصي"[١]

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدارسة في الحاجة إلي إعادة تشكيل السياسات التعليمية، و أسس الإدارة التعليمية في مصر من خلال السياسات المالية وكيفية مواجهة مصر للتضخم ، وزيادة الفاعلية السياسية في مصر .

هدف الدراسة:

هدفت الدراسات إلي إعادة هندسة الوظائف التعليمية لكي تصبح سياسات عامة فعالة في ضوء اللامركزية .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

نتائج الدراسة:

وانتهت الدراسة بمجموعة من المقترحات من أهمها تنظيم المدارس الابتدائية في مصر في ضوء اللامركزية وتصور لإدارة الجودة الشاملة، وتصور مقترح لإعادة هندسة الإطار التنظيمى للإدارة في المدرسة الابتدائية .

٤-دراسة ناجى شنودة نخلة (٢٠٠٢) فعالية السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها : دراسة ميدانية[٢]

مشكلة الدراسة:

تتمثل فى أن هناك جدلا يتعلق بالحكم على فعالية السياسة التعليمية المعلنة وبجدواها فى علاج المشكلات التعليمية . ولذلك فإنه يمكن تحديد مشكلة البحث فى السؤال الرئيس التالى : مامدى فعالية عناصرالسياسة التعليمية المعلنة من وجهة نظر الخبراء المتخصصين فى التربية ، والمختصين بتنفيذها ؟ وما الإجراءات التى يرونها فعالة لتنفيذها ؟.

---

(1) Kadry Ahmed El Araby : "Reinventing Educational Policies in Egypt, An Organizational Diagnoses Prospective", Ph.D. in Public Administration, Faculty of Economics & political science. Department of public administration, Cairo University, 2000 .

(٢) ناجى شنودة نخلة : فعالية السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها:دراسة ميدانية ، مجلة البحث التربوى ، المركز القومى للبحوث التربوية،القاهرة ، المجلد الثانى ، العدد الثانى، يوليو٢٠٠٢ ، ص ص٦٩ – ١٥٤.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتى:

١- استجلاء ملامح واتجاهات السياسة التعليمية ، وعناصرها من خلال استقراء الوثائق الرسمية التى صدرت خلال السنوات العشر الأخيرة فى الفترة من عام١٩٩٢/١٩٩٣إلى عام٢٠٠١/٢٠٠٢.

٢- الكشف عن مدى فعالية السياسة التعليمية المعلنة من وجهة نظر الخبراء المتخصصين فى التربية ، والتعرف على الإجراءات المناسبة التى يرونها فعالة لتنفيذها.

٣- تقديم بعض المقترحات التى تساهم فى تفعيل السياسة التعليمية ، وإجراءات تنفيذها من خلال استقراء آراء الخبراء والمتخصصين فى التربية ، وتعظيم الإفادة منها.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفى؛لاستقراء معالم السياسة التعليمية من خلال التقارير الرسمية التى صدرت فى الفترة من عام ١٩٩٢/١٩٩٣إلى عام٢٠٠١/٢٠٠٢ ، وتحليلها ، والتعرف على اتجاهاتها ، وتحليل ونقد عناصرالسياسة التعليمية ، واستجلاء نقاط القوة والضعف فيها ، وتقديم بعض التوصيات والمقترحات التى تساهم فى تفعيلها.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- تضطلع السياسة التعليمية بعدة وظائف منها تحقيق نوع من الإتساق فى القرارات التى تصدرها المستويات الإدارية المختلفة فيما يتعلق بمكونات المنظومة التعليمية والمشكلات المتشابهة ، وتحديد الأسس والمعاييرالتى يتم على أساسها تقويم الخطط التعليمية ، وتوفير درجة من الاستقرار النسبى ؛ بحيث لا تتغير بتغير المسئولين عن صنعها أو تنفيذها .

٢- وجود عدة مبادئ وأسس ضرورية لنجاح السياسة التعليمية من أهمها المرجعية المجتمعية ، والترابط ، والتكامل ، والاتساق بين عناصرها ، وزيادة العائد الاقتصادى والاجتماعى لها ، واستمراريتها ، ومرونتها ، والتزام المنفذين بها ، وعدم حيادهم عنها ، وفعالية نظام الإشراف القائم على تنفيذها ، وتوفير التسهيلات الكافية لتنفيذها.

٣- تواجة السياسة التعليمية فى مصر عدة تحديات منها : زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم ، والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع ، ومواكبة التقدم العلمى المذهل ، والاستجابة لتوقعات المستقبل ، وتحقيق ديمقراطية التعليم ، و تحديد الأولويات التعليمية.

٤- أشار تقرير مجلس الشورى (١٩٩٢) إلى اتجاهات السياسة التعليمية ، ومنها الارتفاع بمستوى التعليم باعتباره ضرورة لحماية أمن مصر القومى وسلامها الاجتماعى ، وأن يكون التعليم مستمرا ، ومرنا ، ومرتبطا بسوق العمل ، وأن يشارك القادرون فى تكلفة التعليم ، وأن ترشد المجانية . وحدد هذا التقرير أهداف السياسة التعليمية ، ومنها تحقيق المساواة الكاملة فى مراحل التعليم المختلفة ، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الأفراد ، وإدخال التكنولوجيا ، وتعميق البناء الديمقراطى.

٥- ترى عينة الخبراء أن معظم عناصر السياسة التعليمية المعلنة واضحة فى صياغتها ، وهو ما يمثل نقطة البداية فى إدراكها ، وفهم أهدافها ، وتوجهاتها من جانب المنفذين لها ، وتأييدها من جانب الرأى العام ، وخاصة المستفيدين منها (الطلاب) غير أن هناك عنصرين يحتاجان إلى تحديد وهما مشاركة رجال الأعمال والمجتمع فى تطوير التعليم

٦- اتضح من آراء الخبراء أن ارتباط عناصر السياسة التعليمية بثقافة المجتمع وظروفه ضعيفة ، وقد يرجع ذلك إلى أن هناك مشكلات مزمنة مثل مشكلة الأمية ؛ مما أدى إلى ضعف الارتباط بين السياسة التعليمية ، ومشكلات المجتمع ، وظروفه.

٧- وجود مجموعة من عناصر السياسة التعليمية تفى بحاجات المستقبل مثل اعتبار التعليم استثمار طويل المدى ، والاستفادة من الخبرات العالمية ، وتجارب الدول الأخرى فى تطوير التعليم ، واعتبار التعليم قضية أمن قومى ، ومشاركة رجال الأعمال ، والمجتمع فى تطوير التعليم.

٨- ترابط عناصر السياسة التعليمية إلى حد ما فيما بينها ، وتعبر عن رؤية مناسبة. ويتضح ذلك من استجابات الخبراء لعبارة "إلى حد ما".

٩- إن آراء الخبراء ومقترحاتهم بالنسبة للإجراءات المناسبة لتنفيذ عناصر السياسة التعليمية قد لا تكون خافية على صانعيها ومنفذيها ، ولكنها تحتاج إلى ترجمتها إلى خطط عمل ، وتوفر الإمكانات اللازمة لتنفيذها ، وعلاج المشكلات التى قد تعترض تطبيقها.

٥- دراسة عائشة عبدالفتاح مغاورى الدجدج (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣) "دراسة تقويمية لسياسة التعليم الجامعى فى مصرفى الفترة من ١٩٨٢وحتى نهاية القرن"[١]

مشكلة الداسة:

تحددت مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيس التالى:

كيف يمكن وضع تصور مقترح لتطوير سياسة التعليم الجامعى فى مصرفى ضوء آراء قيادات ، وأساتذة التعليم الجامعى ، ورجال الأعمال؟ . ويتفرع من ذلك التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما مراحل تطور سياسات التعليم الجامعى المصرى ، وعلاقتها بالسياسة العامة والتنمية؟

٢- ما واقع التعليم الجامعى المصرى وما مشكلاته؟

٣- ما أهم الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى؟

٤- ما أهم ملامح سياسة التعليم الجامعى المستقبلية ، والتى تواكب المتغيرات المجتمعية المعاصرة ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتى :

١- الوقوف على واقع التعليم الجامعى فى مصر.ومشكلاته والتحديات التى تواجهه.

٢- التعرف على المراحل التى مرت بها سياسات التعليم الجامعى فى مصر.

٣- الاستفادة مما توصلت إليه بعض الدول المتقدمة فى مجال التعليم الجامعى بما يتناسب مع ظروف مجتمعنا،ومتوافقا مع الاتجاهات الفكرية المحلية والعالمية المعاصرة .

٤- تقويم سياسة التعليم الجامعى؛ للتعرف على نواحى القوة والضعف فيها،ومحاولة تطوير هذه السياسات.

٥- وضع تصور مقترح لما ينبغى أن تكون عليه سياسة التعليم الجامعى فى مصر، بحيث يخدم أهداف التنمية الشاملة للمجتمع ، وذلك من خلال نتائج ومقترحات الدراسة.

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى الذى يقوم بوصف ماهو كائن وتفسيره ، ويهتم بتحديد الظروف ، والعلاقات ، التى توجد بين الوقائع . ولماكان استخدام المنهج الوصفى

---

(١) عائشة عبد الفتاح مغاورى الدجدج : دراسة تقويمية لسياسة التعليم الجامعى فى مصرفى الفترة من ١٩٨٢وحتى نهاية القرن ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

يقتضى الاستعانة بأساليب ووسائل متعددة مثل الملاحظة والمقابلة والاختبارات والمقاييس المتدرجة ، والاستبانات ،فعلى هذا الاساس استخدمت الدراسة الأدوات الآتية:

١- المقابلة الشخصية.

٢- الاستبيان.

٣- السيناريو.واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخى للتعرف على الجذور التاريخية للتعليم الجامعى فى مصر منذ نشأته ؛ للتوصل لدلالات تسهم فى فهم الحاضر ، والتنبؤ بالمستقبل.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- أجمعت عينة الدراسة على أن تطوير سياسة التعليم الجامعى ضرورة ملحة تتطلب تطوير ، وتحديث كافة عناصر منظومة التعليم الجامعى .

٢- عدم مسايرة التعليم الجامعى المصرى لمتغيرات العصر وإفرازاته مع نمطية النظام التعليمى .

٣- ضعف مشاركة رجال الأعمال فى صنع السياسة التعليمية ، وتشكيلها ، مع أنهم أكثر إدراكاً ، وفهماً لاحتياجات سوق العمل ، والمواصفات المطلوبة فى الخريجين .

٤- لا يوجد تناسب بين مخرجات العملية التعليمية ، واحتياجات سوق العمل .

٥- عدم وجود سياسة مستقرة للمناهج ، والمقررات ؛ بحيث تخدم هذه المناهج والمقررات رسالة الجامعة.

٦- نظام القبول الجامعى عن طريق مكتب التنسيق لا يحقق مبدأ تكافؤ الفرص ؛ لأنه ينسى الاختلافات الفردية ، والتفاوت فى القدرات الذهنية ، والاستعداد الشخصى لمتابعة الدراسة الجامعية .

٧- على الرغم من الجهود التى تبذل فى مجال تطوير التعليم الجامعى ، إلا أن هذا التطوير لم يحقق الكثير من أهدافه ، وطموحاته بصورة مناسبة ؛ حيث لم يحقق النمو الشامل ، والمتكامل للخريج فى كافة النواحى العقلية ، والثقافية ، والدينية ، والخلقية ، والوجدانية على الدرجة الأمثل .

٦- دراسة منار محمد إسماعيل بغدادى (٢٠٠٥) "صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين ".[١]

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيسى الآتى :

كيف يمكن تطوير عملية صنع السياسة التعليمية في مصر في ضوء خبرة كل من إنجلترا وجمهورية الصين الشعبية ؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي :-

١- ما الأسس النظرية لصنع السياسة التعليمية في ضوء العوامل الثقافية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية .

٢- كيف تتم عملية صنع السياسة في مصر في ضوء العوامل الثقافية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ؟

٣- كيف تتم عملية صنع السياسة التعليمية في انجلترا في ضوء العوامل الاجتماعية ، والثقافية ، والسياسية ، والاقتصادية .

٤- كيف تتم عملية صنع السياسة التعليمية في الصين في ضوء العوامل الاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والسياسية .

٥- ما أوجه الشبه ، والاختلاف في عملية صنع السياسة التعليمية في كل من مصر ــ وانجلترا ، والصين .

٦- ما التصور المقترح لآليات صنع السياسة التعليمية في مصر.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج المقارن ، الذي يبحث في نظم التعليم في بلاد العالم المختلفة ، ويقارن بينها من أجل وصف ، وتحليل واقع ، وآليات عملية صنع السياسات التعليمية في دول المقارنة ، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف ؛ للاستفادة من تلك الآليات في تطوير صنع السياسات التعليمية في مصر بصورة تتفق مع ظروف ، وأوضاع البيئة الداخلية . وتتطلب

---

(١) منارمحمد إسماعيل بغدادى : صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصروإنجلترا والصين ، رسالة دكتوراه ، قسم أصول التربية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .

طبيعة مجال التربية المقارنة البدء بالبحث ، والدراسة لواقع ظروف نظام التعليم في مجتمع ما ، والقوى والعوامل المؤثرة فيه ، وكيف يتعامل صانعو السياسة التعليمية مع المشكلات التي تصادفهم والحلول التي يتم طرحها عليهم ، ثم مقارنة كل هذه الظروف والملابسات بواقع التعليم في بلد آخر ، بغرض الاستفادة من الوسائل ، والأساليب المتبعة في أحدهما لتطبيقها ، والاستفادة منها في نظام التعليم في البلد الآخر . ويستدعى هذا من الباحث ألا يغفل أثر العوامل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، حتى تتبلور هذه السياسة وفقا لمتطلبات واحتياجات المجتمع الفعلية . وتوظيف الدراسة المقابلة الشخصية كأداة من الأدوات العلمية لجمع البيانات .

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى :

١- تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في مصر في ضوء تجارب كل من الصين وانجلترا.

٢- اقتراح تصور فعال لصنع السياسة التعليمية في مصر .

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى : -

١- أن مقارنة وتحليل سياسات التعليم القومية في الدول المتقدمة ، تتيح التعرف على رؤى قيمة وممارسات جديدة يمكن الاقتباس منها ، والاستفادة من تجاربها خاصة فيما يتعلق بصنع السياسات ، واتخاذ القرارات في بعض الدول مثل جمهورية الصين الشعبية وانجلترا للاستفادة من الأساليب ، والآليات التي تصمم من خلالها سياساتها التعليمية ، وتتخذ قراراتها بشأن التعليم .

٢- تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الأولى ، التي تبحث في صنع السياسة التعليمية في جمهورية الصين الشعبية ، وهي دولة نامية ، وذات ثقل اقتصادي ، وسياسي . فقد حققت الصين معدلات نمو مذهلة ، حيث بلغ متوسط معدل النمو في التسعينيات ٩,٦٥% بالرغم من ارتفاع كثافتها السكانية ، وبالرغم من بعدها عن مراكز الجذب السكاني ، وتعرضها لأزمة ثقافية عام ١٩٦٦ ، قامت على أثرها بتحديث التعليم من خلال آليات محددة . وحققت أسرع تقدم مستدام في تاريخ البشرية ، حيث بلغ متوسط نمو الدخل القومي ٨% سنوياً . وتعد هذه الدراسة مجالاً بحثياً جديداً في حقل الدراسات المقارنة ، والدراسة الأكاديمية في الدول النامية .

نتائج الدراسة :

تم وضع تصور مقترح لتطوير السياسات التعليمية فى مصرفى ضوء واقع ، وظـروف المجتمع المصرى ، واحتياجاته ، وما يمكن الاستفادة منه من خبرات كل من الصين وانجلتـرا. واستند هذا التصور إلى حقيقة أن عملية صنع السياسة التعليمية تشترك فيها مؤسسات متعـددة رسمية وغير رسمية ، وليتم تفعيل صنع السياسة التعليمية لابد من توافرأسس معينة لعملية صنع السياسة التعليمية ، ومنها المرجعية المجتمعية ، والمرونة ، والواقعية ، وقابلية التنفيذ ، والجهـد التعاونى ، والأساس المعلوماتى ، والشمولية ، والكلية ، واستـشراف المـستقبل ، والعقلانيـة ، الاستقرار، واقتناع الرأى العام .

٧- دراسة منال سيد يوسف حسين محمد(٢٠٠٨) "سياسة التعليم العام فى مصر فـى الفتـرة من(١٩٨٠-٢٠٠٥)" (١)

مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة فى الإجابة عن الأسئلة الآتية :-

١- ما أبرز ملامح الواقع التعليمى فى مصر ؟.

٢- ما طبيعة الإشكالية حول السياسة التعليمية ؟.

٣- ما مفهوم السياسة التعليمية ، وحدودها ، وشروطها ، وخطـوات بنائهـا ، ومتطلبـات تنفيذها وتقويمها ؟

٤- ما واقع سياسة التعليم العام فى مصر فى الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠٠٥م ؟

٥- ما مدى اتساق ما يجرى فى سياسة التعليم العام فى مصر فـى الفتـرة مـن ١٩٨٠م – ٢٠٠٥ م مع قواعد السياسة التعليمية ، وضوابطها ؟

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلى .

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

---

(١) منال سيد يوسف حسين : سياسات التعليم العام فى مصر فى الفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١- تحليل أبرز ملامح الواقع التعليمى فى مصر فى علاقته بالسياسة التعليمية .

٢- تحليل مفهوم السياسة ؛ بهدف تحديد طبيعة السياسة التعليمية ، وحدودها ، وشروطها ، وخطوات بنائها ، ومتطلبات تنفيذها ، وشروط تقويمها .

٣- تحليل واقع سياسة التعليم العام في مصر في الفترة من ١٩٨٠- ٢٠٠٥ ، وتشخيصه .

٤- تحديد مواطن الخلل فى النظام التعليمى من خلال تحليل سياسة التعليم العام فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٥ فى ضوء ما ينبغى أن تكون عليه السياسة التعليمية ؛ من حيث مفهومها ، وحدودها ، وشروطها ، وخطوات بنائها.

نتائج الدراسة :

أسفرت الدراسة عن عديد من النتائج منها ما يلى :

أولاً : مايتعلق بمفهوم السياسة التعليمية فى الفترة من ١٩٨٠ م إلى ٢٠٠٥ م :

تبين من تحليل الوثائق الرسمية اختلاف مفهوم السياسة التعليمية من فترة إلى أخرى ؛ ففيما يتعلق بمفهوم السياسة التعليمية فى السياسة الأولى (فى بداية الثمانينيات) ، فقد نُظِر إليها بوصفها خطة شاملة لتطوير التعليم ؛ هذه الخطة تضمنت عدة برامج رئيسة يحتوى كلٌ منها عدداً من البرامج الفرعية ، التى تعمل على تحقيق الأهداف الموضوعة ، والمبادئ الموجهة لحركة تطوير التعليم . أما السياسة الثانية (فى منتصف الثمانينيات) ، فأوضحت أن الأهداف ، ، والبرامج التنفيذية التى سعت الوزارة إلى تحقيقها ، تشكل تصور الوزارة عن السياسة التعليمية فى هذه الفترة .

أما السياسة الثالثة (فى أواخر الثمانينيات) ، فقد انحصر مفهوم السياسة التعليمية فيها على تلك الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها ، واتضح أن التركيز منصب على الاستراتيجية التى تترجم هذه الأهداف إلى خطط ، وبرامج من أجل تحقيقها.

أما السياسة الرابعة (فى أوائل التسعينيات) ، والخامسة (فى بداية القرن الحادى والعشرين) ، فقد أوضحت أنها المبادئ ، والأسس ، والمعايير ، والقرارات التى توجه العملية التعليمية ، ويتفق هذا التعريف – فى جزء منه – مع تعريف السياسة التعليمية ؛ وهو أن السياسة التعليمية مبادئ ، وأسس توجه التعليم ، وتنظمه ، ألا أن السياسة لا تعنى القرارات ، وإنما تمثل هذه القرارات – شأنها شأن الاستراتيجيات ، والخطط – ما يُتخذ من خطوات لتنفيذ السياسة التعليمية .

وهذا الاختلاف حول مفهوم السياسة التعليمية يدل على عدم الاتفاق على تعريف محدد لها ، والذى – بدوره – يرجع إلى أن تعريف السياسة التعليمية – فى كل فترة – يمثل اجتهادات فردية من قبل الوزير الذى يحاول أن يأتى بتوجهات ، ورؤى جديدة تنسب إليه فيما بعد .

ثانياً : وفيما يتعلق بحدود السياسة التعليمية ، أى السياق الذى تحدث فيه السياسة التعليمية:

نجد أن السياسات الأولى ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة لم تغفل الظروف التى تحدث فيها السياسة التعليمية . أما السياسة الثانية فلم تذكر شيئاً عن السياق التى تحدث فيه السياسة التعليمية فى هذه الفترة ، واقتصرت على توضيح الأهداف ، والبرامج المراد تحقيقها .

أما فيما يتعلق بالأهداف ؛ فتوصلت الدراسة إلى أن جميع السياسات السابقة – على المستوى النظرى – عُنيت بوضع أهداف تسعى إلى تحقيقها فى التعليم ، كما تراوحت هذه الأهداف ما بين أهداف لا يمكن تحقيقها كما هو الحال فى الهدف الخاص بتنمية الشخصية ، وبين أهداف راسخة متأصلة؛ كالهدف الخاص بالجانبين الدينى ، والخلقى ، وبين أهداف يمكن تحقيقها بصفة متكررة ، كربط التعليم بسوق العمل .

أما النص الممثل فى تلك الوثائق ، والخطابات السياسية ، والخطط ، والاستراتيجيات ، والقوانين ، والقرارات التعليمية ، فهى موجودة فى السياسات السابقة ، إلا أن بعض هذه الوثائق تفتقد الأسس العلمية التى لابد من توافرها فى وثائق السياسة التعليمية .

ثالثاً : مايتعلق بمراحل تكوين السياسة التعليمية فى الفترة من ١٩٨٠ م إلى ٢٠٠٥ م :

فقد اتبعت السياسة الأولى ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة نفس الخطوات ومراحل تكوين السياسة ، حيث تمثلت المرحلة الأولى فى تحديد السياسة . أما المرحلة الثانية ، فقد تمثلت فى تحديد بدائل السياسة ، والمرحلة الثالثة تمثلت فى صوغ السياسة ، والمرحلة الرابعة تمثلت فى إقرار السياسة ، وأخيراً المرحلة الخامسة تمثلت فى تنفيذ السياسة .أما فيما يتعلق بمراحل تكوين السياسة الثانية فلم يرد ما يشير إلى كيفية صنع السياسة التعليمية فى هذه الفترة ، ولكن من الواضح أن هذه السياسة أعدها الوزيرعند توليه وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٥م .

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن السمة المشتركة فى مراحل تكوين السياسة التعليمية فى أوائل الثمانينيات ، وأواخرها ، وفى فترة التسعينيات ، وأوائل القرن الحادى والعشرين هى العناية الكبيرة بمشاركة معظم فئات المجتمع ، وهذا الأمر إذا كان قد تحقق بصورة صحيحة ، وفعالة فهو خطوة جيدة فى صنع السياسة التعليمية ، وتنفيذها .

وتم إغفال جانب مهم فى مراحل تكوين السياسة ألا وهو عملية التقويم ، والتى فى ضوئها يتم النظر إلى مدى تحقيق السياسة التعليمية لأهدافها ، والتعرف على تلك الجوانب الإيجابية ، والمعوقات التى حالت دون تحقق السياسة التعليمية ، والتوصل إلى أسباب الفشل إن وجدت ، ودراسة جوانب النجاح ، والعمل على تعزيزها.

٨- دراسة سعادمحمدعيدمحمد نصر(١٤٣١هـ/٢٠١٠م) "تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى فى ضوء بعض التحديات المعاصرة دراسة تقويمية "(١)

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تمثلت مشكلة الدراسة الحالية فى البحث عن مدى مراعاة عملية تخطيط السياسة التعليمية للتحديات المعاصرة . ويمكن تحديد مشكلة الدراسة فى التساؤلات البحثية التالية:

١- ما طبيعة السياسة التعليمية؟ وما طبيعة تخطيطها؟
٢- ما أهم التحديات المعاصرة التى تواجه سياسة التعليم قبل الجامعى؟ وما الآثار الناجمة عنها؟ وما المتطلبات التى يجب مراعاتها عند تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى؟
٣- ما مدى مراعاة عملية تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى للأسس العلمية لها؟ ومدى وفائها للمتطلبات التى تفرضها التحديات المعاصرة؟
٤- ما الرؤية المقترحة لتفعيل عملية تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى بما يمكنها من مواجهة التحديات المعاصرة .

هدف الدراسة:

تحدد الهدف الرئيس لهذه الدراسة فى محاولة وضع ملامح خطة لتعديل المسار ، وتصويب الأخطاء التى وقعت فيها عملية تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى ، وكشف عنها تقويم واقعها، بما يجعلها قادرة على الاستجابة للتحديات. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الفرعية هى :

١- بيان لبنية السياسة التعليمية ، كأساس للبحث فى طبيعة تخطيطها.
٢- توضيح ماهية تخطيط السياسة التعليمية ، بهدف تحديد مراحله وخطواته التى تُعد إحدى مصادر بناء معايير الحكم على هذه العملية.

---

(١) سعاد محمد عيد محمد نصر: تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى فى ضوء بعض التحديات المعاصرة دراسة تقويمية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٣- تحديد أهم التحديات المعاصرة ، التى أثرت على سياسة التعليم قبل الجامعى ، وتحليلها لاستنباط أهم التأثيرات الإيجابية ، والسلبية الناجمة عنها ، وبيان أهم المتطلبات التى يجب مراعاتها عند تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى ؛ للاستفادة من الإيجابيات ، والتصدى للسلبيات.

٤- تقييم عملية تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى ؛ لتقرير جوانب القوة والضعف فيها، وذلك فى ضوء بيان مدى إتباع المنهجية العلمية فى عملية تخطيط السياسة التعليمية، ومدى استجابة هذه العملية للمتطلبات التى جلبتها التحديات.

٥- تقديم رؤية علمية لتفعيل دور التخطيط فى بناء سياسة التعليم قبل الجامعى ، بما يجعلها قادرة على الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية المعاصرة ، وتلبية للاحتياجات المجتمعية التى تفرضها هذه التحديات.

منهجية الدراسة :

اقتضت طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي ، وهو المنهج الذى يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره ؛ أى وصف الأدبيات المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة من أدبيات متعلقة بالسياسة التعليمية والتخطيط والتحديات المحلية والعالمية ، وتحليل هذه التحديات لاستخلاص أهم انعكاساتها ، ومتطلبات مواجهة ذلك . هذا إلى جانب تقييم واقع عملية تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعي والوقوف علي ما به من نقاط ضعف ، وقوة.

نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة تفصيلية لعملية تخطيط السياسة التعليمية . كما انتهت إلى تحديد أهم التحديات التى تواجه سياسة التعليم قبل الجامعى، ومتطلباتها من عملية تخطيطها. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر التحديات تأثيراً فى سياسة التعليم قبل الجامعى هى: التحدى الاقتصادى ، وكذلك جماعات المصالح ، والجهات الأجنبية ، لما يحدثوه من تدخل فى توجيه هذه السياسة بما يخدم مصالحهم . وأخيراً قامت الدراسة بتقديم رؤية لتفعيل عملية تخطيط السياسة التعليمية ؛ بحيث تصبح سياسة التعليم قبل الجامعى قادرة على مواجهة التحديات. وسعت الدراسة من خلال رؤيتها إلى الإجابة عن من الذى يجب أن يقوم بتخطيط السياسة التعليمية ؟ وما المهارات التى يجب أن يمتلكها ؟ وما الاحتياجات التدريبية الخاصة باكتساب بعض وتجديد البعض الأخر من هذه المهارات؟ وقد أُجيب عن تلك التساؤلات خلال عنصر مخطط السياسة التعليمية. ومن منطلق أن أى عمل يجب أن يتوافر له الهيكل التنظيمى الذى

يُمارس من خلاله هذا العمل ، فإن الدراسة قدمت رؤيتها لجهاز تخطيط السياسة التعليمية، وذلك من حيث: موقعه من الهيكل التنظيمى لوزارة التربية والتعليم، وأهم الميزات التى اكتسبها من خلال موقعه ، واختصاصاته ، وأهم متطلبات القيام بها ، وعلاقته بالأجهزة الأخرى داخل وخارج الوزارة . ثم اكتملت عناصر الرؤية بتقديم مقترح للخطوات التى يجب اتباعها من أجل القيام بعملية تخطيط فعَّالة على مستوى السياسة التعليمية . وأولى هذه الخطوات هى صنع السياسة التعليمية ، لما ينتج عنها من أهدافٍ تمثل أولى مدخلات العملية التخطيطية . ثم تأتى خطوة مساندة متخذ القرار السياسى على اختيار أفضل خيار للسياسة التعليمية ، وهوما يسمى بخطة السياسة التعليمية . وأخيراً خطوة تنفيذ الخطة وتقويمها، وخلالها تقدم الدراسة رؤيتها للإجراءات التى يجب القيام بها لتنفيذ خطة السياسة ، ومتطلبات القيام بهذه الإجراءات ، وكذلك إجراءات المتابعة والتقويم.

ثانيا : الدراسات الأجنبية :

١- دراسة أكسن (٢٠٠١) " تحليل سياسة تمويل التعليم العالى فى الصين : مراجعة لحقبتين زمنيتين " (١)

مشكلة الدراسة:

تتبلور فى تأثير الأوضاع المجتمعية على تطوير التعليم العالى من خلال السياسات المتبعة ، مع التركيز على الوضع الاقتصادى المتمثل فى تمويل التعليم العالى فى الصين ؛ وذلك خلال الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٠).

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى.

هدف الدراسة:

تهدف إلى تطوير التعليم العالى من خلال إصلاح السياسات التعليمية ، خاصة إصلاح الجانب الاقتصادى ؛ حيث وجد أن هناك علاقة طردية بين التمويل والإصلاح ، فكلما زاد الإنفاق على التعليم كلما زادت جودته ، ومن ثم كفاءته .

---

(1) Xin,W.A ؛ . Policy Analysis of the Financing of Higher Education in China:Two decades reviewed , Ph.D.dissertation,The Florida State University, Florida, 2001.

أهمية الدراسة:

تتلخص فى أهمية الإصلاح الاقتصادى المتمثل فى التمويل الكافى من خلال سياسات تعليمية تبحث عن آليات جديدة للإدارة والتمويل ؛ للتكيف مع الأوضاع المتغيرة.

نتائج الدراسة :

كشف التحليل عن أنه مع تزايد أعداد الطلاب المقيدين فى التعليم العالى ، وتناقص التمويل من جانب الحكومة المركزية ، وتزايد المطالبة بالجودة والكفاءة ، وهيمنة توجهات وحلول السوق ظهرت آليات جديدة للإدارة والتمويل للتكيف مع الأوضاع المتغيرة ، تتمثل هذه الآليات فى الآتى:

١- اتباع اللامركزية.
٢- تنويع مصادر التمويل.
٣- المشاركة فى التكاليف من قبل الطلبة ، وعائلاتهم ، والقطاعات الاجتماعية الأخرى.
٤- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

٢- دراسة برايانت (٢٠٠٤) بعنوان"الفيدرالية وسياسة التعليم العالى : دراسة مقارنة لكل من كندا وألمانيا[1].

مشكلة الدراسة:

تتبلور فى تأثير التدخل السياسى المتمثل فى الحكومات الفيدرالية ، ودورها فى عملية صنع السياسات دون الاهتمام بالتدخل من جانب المجتمع ، وهذه تعد إشكالية ؛ نظرا لأن المجتمع يعد حاضنا للسياسات المختلفة ، وبالتالى مؤثرا ومتأثرا بها.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج المقارن.

هدف الدراسة:

التوصل إلى أهمية المجتمع ، بما يتضمن من أهداف ، وفلسفات ، وأفكار ، كذلك الأنظمة الفيدرالية سواء الكندية أوالالمانية فى التدخل فى صنع السياسات المختلفة ومنها السياسة التعليمية .

(1) Gangolf Braband ; "Federalism and higher education policy:A comparative study of Canada and Germany",Ph.D.dissertation, University of Belfast,Northern Ireland, 2004.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى وجود إثنين من النماذج المساهمة فى صنع السياسات ، وتتمثل هذه النماذج فى نظام الفيدرالية فى كندا ، ونظام الفيدرالية فى ألمانيا . وتم توضيح وظيفة هذه النماذج فى الممارسة العملية للأبحاث ، التى تعتمد على تحليل حقل السياسة بشكل محدد . فتم السماح للحكومة الفيدرالية كنظام ديناميكى بالتدخل فى صنع السياسات المختلفة ، ومنها السياسات التعليمية ، وذلك بدءا من عام١٩٤٥، ويتم ذلك من منظور مؤسسى مع الاهتمام بالتدخل من جانب المجتمع.

٣- دراسة تيبنكو(٢٠٠٥) بعنوان"اقتصاديات التعليم والسياسة التعليمية[1]

مشكلة الدراسة:

ناقشت الدراسة وجود ارتباط وثيق بين الاقتصاد والسياسة التعليمية .تتبلور فى وجود عدة مشاكل تواجهها الأنظمة التعليمية ؛ نتيجة إنخفاض المبالغ الخاصة بالتمويل ؛ مما أثر على الأجور والمرتبات ، والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ، وعلى العملية التعليمية بشكل عام.

هدف الدراسة :

تهدف إلى البحث عن سبل مختلفة لزيادة التمويل ؛ مما يؤدى إلى رفع كفاءة وجودة الأنظمة التعليمية ؛ وذلك من خلال وجود سياسات تعليمية جيدة تساهم فى حل هذه الإشكالية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى وجود إنخفاض كبير فى المبالغ المخصصة للتمويل ، ويتم الحل من خلال وضع سياسات تعليمية على أساس مدروس وصحيح ؛ لتجنب العديد من المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالعملية التعليمية .

(1) Tipenko.N,G' ؛ The Economics of Education and Educational Policy", Ph.D.dissertation,University of Arizona, Tucson, AZ 85721, Arizona, United States, 2005.

تعليق عام على الدراسات السابقة :

تم التوصل إلى العديد من النتائج التى أفرزتها الدراسات السابقة ، والتى ستمثل نقطة البداية التى ستبدأ منها الدراسة الحالية أبرزها ما يأتى :

١- قصور السياسة التعليمية فى تحقق أهدافها المعلنة ،ووجود فجوة بين السياسة المعلنة ، وبين واقع التعليم .

٢- صعوبة توظيف السياسة التعليمية الموضوعة كمعايير ومبادئ تساعد على اتخاذ القرارات .

٣- عدم مشاركة أفراد المجتمع فى صياغة أهداف السياسة التعليمية.

٤- ضعف فعالية السياسة التعليمية المعلنة فى علاج المشكلات التعليمية .

٥- وجود عقبات تقف أمام تحقيق سياسة التعليم الجامعى لأهدافها.

٦- عدم تحقيق سياسة القبول لمبدأ تكافؤ الفرص.

٧- بطء استجابة الجامعة لمطالب التغيير والتطوير ؛ لتعقد التنظيمات البيروقراطية ، واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية فى اتخاذ القرارات التعليمية.

٨- إعتماد الجامعات بدرجة كبيرة على التمويل الحكومى مع ضعف التمويل المخصص للتعليم الجامعى .

٩- عدم وجود وثيقة متكاملة ، ومعلنة للسياسة التعليمية ، تتوافر فيها المقومات ، والأسس العلمية ، التى تعكس المنطلقات الفكرية ، والثقافية ، والوطنية ، والإنسانية ، والاجتماعية ، والاقتصادية . كذلك التصورات المستقبلية للتعليم ،وأهداف التعليم ؛ بحيث تكون هذه الوثيقة عقد لا يتغير بتغير الوزير.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى الآتى :

١- بعض الدراسات السابقة تناولت قضايا تعليمية معينة ؛ لبيان العلاقة بين التعليم ، وسياقات المجتمع المختلفة ، منها ما يتعلق بمفهوم الديمقراطية كجانب سياسى ، ومفهوم التنمية كجانب اقتصادى ، ومفهوم العدالة الاجتماعية كجانب اجتماعى ، فى حين تناولت الدراسة الحالية الأبعاد المجتمعية التى تتضمن مجموعة من

المتغيرات والتحديات المحركة لمختلف النظم المكونة للبنية الكلية للمجتمع سواء كانت نظم سياسية ، أم اقتصادية ، أم اجتماعية ، أم ثقافية .

٢- بعضها تناول سياسات التعليم قبل الجامعى ،وبالتحديد السياسات التعليمية المتعلقة بالتعليم الأساسى ،والتعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى ، كما فى دراسة (آمال أندراوس) ، ودراسة (منال سيد يوسف حسين) ،ودراسة (سعاد نصرعيد) ، فى حين أن الدراسة الحالية تناولت سياسات التعليم الجامعى فقط.

٣- بعض الدراسات ركزت على الجانب الاقتصادى فقط ،ودوره فى تشكيل السياسات التعليمية القائمة من خلال فعالية السياسات المالية ، كدراسة (قدرى أحمد العربى).

٤- بعضها هدف إلى تخطيط السياسة التعليمية حتى تتناسب مع التحديات المعاصرة كما فى دراسة (سعاد نصرعيد) ، بخلاف الدراسة الحالية التى هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير سياسات التعليم الجامعى بما يتوافق مع الأبعاد المجتمعية.

٥- إتجاه بعض الدراسات إلى تقويم سياسات التعليم الجامعى من خلال تطبيق إستبيان ،واستخدام المقابلات الشخصية ،والاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة فى مجال التعليم الجامعى ، بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصرى ، كدراسة (عائشة دجدج) هذا بخلاف الدراسة الحالية ، التى اعتمدت على مجموعة من المعايير لتقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية فى ضوء أهداف ومتطلبات المجتمع المصرى .

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى الآتى :

١- البحث عن مدى تحقيق السياسة التعليمية للأهداف التى وضعت لها ، مع أهمية تطبيق هذه الأهداف بشكل كامل وفعَّال.

٢- إستخدام نفس المنهجية المتمثلة فى تحليل عناصر السياسة التعليمية ؛لاستجلاء نقاط القوة والضعف ؛ للمساهمة فى تفعيل تلك السياسات.

٣- أهمية التقويم المستمرلسياسات التعليم الجامعى ؛ حتى يتسنى التحسين ومن ثم التطوير .

٤- تتفق فى أهمية مسايرة سياسات التعليم الجامعى للمتغيرات المجتمعية.

٥- أهمية المناداة بوجود وثيقة متكاملة ومعلنة للسياسة التعليمية.

إجراءات الدراسة :

تتحدد إجراءات الدراسة فى الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى :

الإطار العام للدراسة ، والذى يتضمن تحديد مشكلة الدراسة ، وأهدافها ، وأهميتها ، ، والمنهجية المستخدمة ، ومصطلحات الدراسة .

الخطوة الثانية:

الإطار الفكرى للسياسة التعليمية ، فيتم تناول بنية السياسة التعليمية من حيث مفهومها ، وأنواعها ، وأهميتها ، ومكوناتها ، ومقوماتها ، ثم مؤسسات صنع سياسات التعليم الجامعى .

الخطوة الثالثة:

تحليل الأبعاد المجتمعية داخل المجتمع ، فيتم تحليل الأبعاد السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ؛ للوقوف على أهم الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها من خلال سياساته التعليمية ، ومدى تأثير هذه الأبعاد فى السياسات التعليمية .

الخطوة الرابعة :

تحليل سياسات تعليمية جامعية معينة مرتبطة بالأبعاد المجتمعية التى تم تحليلها ؛ للوصول لأهداف تلك السياسات ، والتحديات التى تتضمنها ؛ لمعرفة مدى استجابتها للأبعاد المجتمعية .

الخطوة الخامسة:

تقويم تلك السياسات من خلال مجموعة من المعايير فى ضوء أهداف ومتطلبات المجتمع الحاضن لها ، ثم وضع تصور مقترح لتطويرها ، وتحسينها ،وذلك بعد الوقوف على أهم نقاط الضعف لتحسينها ، ونقاط القوة لتأييدها .